

السُّنُوقِي وَالْإِسْتِنْرَاهُ
عَنْ خَطَايَا الْبَيْتَانِي فِي مَعْنَى الْإِلَهِ

لأبي الفضل

عبد الله بن محمد بن الصدوق الكسبي

التوقى والاستنزه
عن خطاء البنانى فى معنى الاله

لابى الفضل

عبد الله بن محمد بن الصديق الحسنى

بِسْمِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الممد لله رب العالمين ، والعلاء والسلام على سيدنا محمد أشرف المرسلين ،
ورضى الله عن آله الأكرمين ، وصحابه والتابعين .
أما بعد : فهذا جزء سميته «التوقى والاستنزاء عن خطأ البناني فسى
معنى الاله، وأرجو من الله أن يوفقني للمصواب ، انه الكريم الوهاب ،

فصل

قال صاحب السلم :

فمفهم اشتراك الكلئ كاسد وعكسه الجزئسى

قال العلامة البناني فى شرحه :

يعنى أن الكلئ هو الذى يفهم الشركة فى معناه ، أى لا
يمنع نفس تصور معناه من صدقه على متعدد ، كأنسان وأسد
فدخل فى تعريف الكلئ أنواع ، فذكر النوع الاول ،
ثم قال :

النوع الثانى : ما وجد منه فرد واحد ، أما مع استحالة
وجود غيره ، بدليل خارج عن تصويره كلاله أى المعبود يعق
فان مجرد تصور معناه ، لا يمنع من تعدد صدوقه ، لكن قام
الدليل القاطع على وجوب انفراد الله تبارك وتعالى بالالوهية
واستحالة ثبوتها لغيره ، وتفسير الاله بالمستغنى عن كل
ما سواه المفتقر اليه كل ما عداه ، لا يمنع كونه كلياً ، اذ لا

يوجب تشخصه ، لانه بهذا المعنى يحتمل أن يصدق على كثير ،
على سبيل البدلية ، وكذا يقال في مفهوم الواحد ونحوه اه .

وقال محثبه العلامة الشيخ على قفارة :

كان ينبغي امتقاط هذا النقم من اقسام الكلبي
لانه موهوم في مقام الالوهية ما لا يصح في حقه تعالى من
التعدد والجسمية والتركيب، فلا ينبغي اطلاقه، كما صرح به
القرافي في شرح التنقيح، ونه: اطلاق لفظ الكن على
واجب الوجود سبحانه، فيه ايهام، تمنع من اطلاقه الشريفة
فلذالك تركته ادبا اه .

قال سيدى عيسى السكتاني : وكذا الجزئي، يوهوم النسبة
الى جزء الشيء الموضوع للمجموع ، فلذالك يستحيل في
حقه تعالى اه .

يعلم من هذا أن اطلاق لفظ الكلبي على الاله ، لا يجوز شرعا
للايهام المذكور ، ولان فيه اساءة ادب .

وهذا أول خطأ من البناني رحمه الله تعالى .

الثاني - ويشاركه فيه القرافي ومعظم أهل المنطق : أن
الاله ليس بكلبي ، بل هو خاص بالله تعالى مثل الرحمن ،
وفي الناس كثيرون اسمهم عبد الاله .

واطلاقه على معبودات المشركين ، لا يجعله كلبي ، لانه
ليس باطلاق حقيقي .

قال الفيومي في المباح المنير : الاله المعبود ، وهو الله
سبحانه وتعالى ثم استعاره المشركون لما عبده من دون

الله تعالى اه .

وقال الراغب في مفردات القرآن : واله حقه ألا يجمع
اذ لا معبود سواه ، لكن العرب لاعتقادهم أن ههنا معبودات ،
جمعوه فقالوا : الآلهة اه

وفي القرآن الكريم (ما تعبدون من دونه الا أسماء
سميتوها أنتم وآبائكم ما أنزل الله بها من سلطان) وهذه الآية
من أدلة القائلين بأن اللغة توقيفية .

تبين من هذا أن الاله علم خاص ، كما قلنا ، وأنه
لتضمنه معنى العبادة ، أطلقه العرب على معبوداتهم على سبيل
الاستمارة ، وتوهم أهل المنطق أن هذا اطلاق حقيقي ،
فزعموه كلياً ، مع أنه علم خاص .

ونظير هذا اطلاقهم لفظ حاتم على الكريم ، اشتقاقاً من
معنى الكرم الذى كان صفة حاتم الطائي المعروف ، ولم
يخرجه ذلك الاطلاق عن علميته الشخصية .

كذلك لفظ الاله لا يخرجه اطلاقه على المعبودات ، اشتقاقاً
من معنى العبادة عن علميته الخاصة بالله تعالى :

الثالث : أن الكلى ، انما يتأتى في الممكنات ، كالنبي

والملك والعرش واكرسي واللوح والقلم والسماء وانشمس
والقمر والفلك والكوكب والروح والنفس والانسان والحيوان
والنبات . وما الى ذلك مما يتركب من اجناس وفصول ويدخل
في دائرة المقولات العشر المجموعة في قول القائل .

زيد الطويل الابيض ابن مالك بيته بالامس كان متكى
بيده غصن لواه فالتوى هذه عشر مقولات - -وا

أما واجب الوجود سبحانه ، فهو منزه عن ذلك كله ، ليس شىء من اسمائه وصفاته كليا يتركب من جنس يشترك به مع غيره ، ولا من فصل يميزه عنه : بل هي خاصة به ، كخصوص العلم الشخصي بمسماه .

الرابع : أن الكلى ، لا يتصور كونه محالا ، اذ هو ما له جزئيات موجودة كالحيوان او ممكنة الوجود كجبل ياقوت .

والمستحيل عدم محض ، ليست له صورة في الذهن ، ولا يمكن أن تكون له صورة ، ولا يدرك إلا بـأريق التشبيهه كان يمثل اجتماع السود والحلاوة في العنب مثلا ثم يدال مثل هذا الاجتماع لا يكون بين السواد والبياض ، فكيف يتصور كونه كليا له جزئيات ؟!!

والذين اعتبروا الاله وشريك البارئ كليين ، مخطئون لم يعرفوا معنى المحال على حقيقته . أو اشتبه عليهم الامر ، حين وجدوا كليا جزئياته معدومة ، كجبل ياقوت وبحر زئبق ، فاعتبروا المحال كليا مثله ، لكن بينهما بون شاسع ، لان الممكن المدوم ، قابل للوجود ، وقد أخبر الله أن في الجنة أنهارا من لبن لم يتغير طعمه ، وأنهارا من خمر لذة للشاربين وأنهارا من عسل مصفى ، وهذه أمور ممكنة غير موجودة فى الدنيا ، وهي موجودة فى الآخرة . بخلاف المحال ، فانه مفرق في

العدم ، لا يقبل الوجود أبدا بحال ، لا في الخارج ولا في
الذهن ، ووجود جزئيات الكلي ، مترتب على وجود
صورة له في الذهن والمحال لا صورة له ، ولا يذكر الا
منفيا وانخلاصة: ان الكلي لا يكون الا في الممكنات فقط
دون المحال ، وواجب الوجود .

الخامس : أن قول البناني في بيان كلية الاله : مجرد تصور
معناه لا يمنع من تعدد صدوقه ، لكن قام الدليل القاطع
على وجوب انفراد الله تبارك وتعالى بالابوهية ، يشمل
على تهافت وتناقض اذ حاصله : أن الاله صدوقه متعدد عقلا .
والاله صدوقه واجب الانفراد في واحد عقلا .
وهذا تناقض واضح لا خفاء فيه .

السادس وهو مبني على ما قبله ، أن جواز تعدد الاله
قائم ثابت ، وأن قيام الدليل القاطع على وجوب انفراد
الله بالالوهية ، لا يمنع منه ، لان ما بانذات لا يتبدل ،
وفي هذا من الخطر ما لا يخفى ، بل هو هدم للتوحيد
من أصله .

السابع : أن زيادته لفظ «بحق» في معنى الاله ، لا أصل
لها في اللغة ، ولا علاقة للمقل بها ، فالاله هو المعبود ،
وكونه معبودا بحق ، حكم شرعي ، والاحكام لا تدخل في
الحدود ، قال صاحب السلم :

وعندهم من جملة المرود ان تدخل الاحكام في الحدود
اثامن : قول البناني : تفسير الاله بالمستغنى عن كل ما

سواء المفتقر اليه كل ما عداه ، لا يمنع كونه كلياً ،
اذ لا يسوجب تشخصه ، لانه بهذا المعنى يحتمل أن يصدق
على كثير على سبيل البدلية اه .

الحراق في الخطاء ، وتشبث به الى حد اتزمت واتعصب
حتى انه لم يفرق بين ما يمين المسمي ويخصه ، وبين ما
ليس كذلك .

ومن البدهيات في علم المنطق : أن التشخص في الجزئي
يمنع الاشتراك فيه ، فانسان كلي يقبل الاشتراك ، وزيد
جزئي لا يقبل الاشتراك لتشخصه وتعيينه .

ولو فرضنا أن الاله بمعنى المعبود كلي ، لشموله لمعبودات
فان تفسيره بالمستغنى عن كل ما سواه المفتقر اليه كل
ما عداه ، تخصيص له بما لا يشاركه فيه غيره ، فهو بمنزلة
التشخص في زيد .

ذلك أن المعبودات بجميع أنواعها لا تستغني عن المحل
والمخصص ، وهي مفتقرة الى ما يملكها ، بل الممكنات كلها
مفتقرة غير مستغنية . ثم أن اللفظ الذي يصدق على كثير
على سبيل البدلية ، ليس بكلي ، بل هو نكرة في سياق
الاثبات ، كرجل ورقبة ودرهم ويسميه أهل الاصول مطلقاً
وكلامنا في الاله العلم ، ولا تتأتي فيه البدلية أبداً بحال .
لانه علم خاص بالله كما بينا ، وهو الذي لا يجوز غيره . وان
كان كلياً على القول الضعيف الساقط ، فيعم المعبودات عموماً
شمولياً . فظهر بطلان كلام البناني ، على جميع الاحتمالات ،

ثم ان قوله : اذ لا يوجب تشخصه ، خطأ تاسع ، والصواب
ان يقول : اذ لا يوجب تعيينه . لان التشخص لا يجوز أن
يضاف الى الله تعالى ،

ايرادات والجواب عنها

الاول

دعوى ان المحال ليس بكلى ، تخالف ما أطبق عليه اهل المنطق
من اعتبار شريك البارى كليا وكذلك الاله ، وان لم يذكره
تادبا ، كما مر وتعريف المحال ، يقتضى كليته .

والجواب عليه :

مسائل المنطق ، لا يحتج فيها بالاجماع ، ولا بقول
الاکثر ، وانما السعبرة فيها بما يقضى به العقل ، والفكر
السليم ،

وبناء عليه نقول : لا يخفى أن الكليات ، مبادئ
التصورات التي هي حدود ورسوم ، لماهيات الموجودات الممكنة ،
فالحودود والرسوم ، تتركب من اجناس وفصول وخواص ،
كما هو معلوم . والموجودات نوعان : موجودات بالفعل ،
كالحيوان والانسان ، وموجودات بالقوة ، كنهز لبن ،
وبعر زئبق ، وجبل ياقوت ، فان هذه الاشياء ممكنة الوجود
وامكان اشياء كوقوعه ، فهي موجودة بالقوة ،

والكليات التي تدخل فى التعريف ، تقع على اشياء موجودة
فى الذهن أو فى الخارج ، كالانسان والحيوان مثلا ،

والمحال : لا يتصور فى العقل وجوده ، ويسميه الحكماء
منفيا ، والعقل لا يمكنه أن يتصور اجتماع السواد والبياض
فى ثوب واحد ، أو شخص واحد ، وبالضرورة لا يمكن تصور
أفراد لما لا يمكن تصويره فى نفسه ،
فثبت أن المحال لا يكون كليا ،

الثانى

قال الشيخ سعيد قدوره ، فى بيان أفراد الكلى الممتنع :

فان الجمع بين البياض والسواد ، جمع بين الضدين ،
والجمع بين القسيام والقعود ، جمع بين الضدين
والجمع بين الترقى والتدلى ، جمع بين الضدين فتبين
ان اجمع بين الضدين واقع على كثيرين ، وافراده كلها ممتنعة
الوجود فى الخارج اه .
والجواب عليه : أن هذا الكلام ، يشتمل على أوهام :

1 - ن اجمع بين الضدين ، مثال لمحاولة فعل المحال الذى
هو اجتماع الضدين .

2 - أن أفراد المحال ليس لها وجود فى الخارج ولا فى
الذهن .

3 - أن أفراد الكلى ، ما يتحقق فيها مفهومه ومعناه ،
كالحيوان فان أنواعه من الانسان والفرس والبقر
والابل يتحقق فيها معنى الحيوانية ، أى جسم نام حساس
متحرك بالارادة ، وكذلك الانسان بالنسبة الى أفراده .

وهذا انما يعأتى فى الماهيات الممكنة التى يتميز أفرادها

بالتشخص فى الوجود الذهني ، أو الخارجى .

وماهى المحال ، عدم بحث ، لا تقبل الوجود فى الخارج
ولا فى الذهن ، والعدم لا تمايز فيه بين المعلومات .

والمحال ليس بشيء ، ولا يسمى شيئاً ، والكلى انما
يطلق على شيء موجود بالفعل أو بالقوة .

وتعدد الافراد ، فى الامثلة التى ذكرها الشيخ سعيد .
انما هي أمثلة لمتعلق المحال أعني الضدين ، فانه لفظ عام ،
يشمل الابيض والاسود واقيام وانقعود والترقى وانتدلى
والليل والنهار ، وغير ذلك من الاضداد الموجودة ، فالتعدد
وقع فيها ، لا فى المحال الذى هو سلب اجتماعها ، وقد اشتبه
الامر على الشيخ سعيد رحمه الله تعالى ، ألا ترى انك لو
ذكرت محالا ، لا يتعلق بعدم شيء ، فانك لا تجد له أفرادا
أبدا ، وذلك مثل شريك البارئ تعالى .

وتأمل هذا ، فانه دقيق .

4 - قوله : وأفراده كلها ممتنعة الوجود فى الخارج ،
يقتضى ان افراد المحال موجودة فى الذهن وهو خطأ
محض ، بل هي ممتنعة الوجود فيهما .

الثالث

دخول النفي انعام على اله فى قولنا : لا اله الا الله ،
يؤيد القول بكليته ، لانه لا يجوز أن يقال : لا زيد فى
الدار ، وانما يقال : لا انسان فى الدار .

والجواب عليه : أن النفي توجه باعتبار الاطلاق المجازي

أى لا معبود الا الله .

وهذا كما يقال : لا حاتم الا فلان ، أى لا كريم ،
أو لا قس الا فلان أى لا فصيح ، وهكذا ،
فاكلمة المشرفة ، تنفي الالهوية عن معبودات المشركين الذين
أطلقوا عليها اسم الاله ، مجازا اشتقاقا من معنى العبادة
الخاصة بالله تعالى : فانه في الكلمة المشرفة ، كلى في المعنى
المجازى ، كما أن لفظ حاتم كلى ، لاستعماله في الكريم
مجازا ، وهو في الحقيقة علم شخصي ،

الرابع

اختار السنوسي : أن معنى اله ، في كلمة التوحيد : لا
مستغنيا عن كل ما سواه ومفتقرا اليه كل ما عداه الا الله . فهو
على هذا كلى ، خلاف ما سبق من أنه خاص بالله ، لا يشاركه
فيه غيره ، وأنه بمنزلة التشخص في زيد .

والجواب عليه : أن ما سبق ، هو الحق ، وما سواه
باطل وما اختاره السنوسي ، هو الذى غر البناني ، وأوقعه
في ذلك اخطأ الفاحش انذى مر بيانه .

والسنوسي انما اختار هذا المعنى ، ليجعل كلمة التوحيد
شاملة للمصفات الواجبة لله تعالى ، لكن ما اختاره غير صحيح
لامور :

1 - انه تكلف في ادخال تلك الصفات ، بما لا دليل
عليه ، ولا حاجة تدعو اليه .

2 - انه لزم عليه جعل ذلك المعنى كليا ، وهو بمثابة

جعل العلم الشخصي كليا ، وذلك باطل بالضرورة ،

3 - أن الاله لم تستعمله العرب الا بمعنى المعبود ، وكذلك جاء في اقرآن (انهم كانوا اذا قيل لهم لا اله الا الله يستكبرون ويقولون أئنا لتاركوا آلہتنا لشاعر مجنون .. ، وهو الذى فى السماء اله وفى الارض اله ... والذين اتخذوا من دونه أولياء ما نعبدهم الا ليقربونا الى الله زلفى ... أجعل الآتية الها واحدا ان هذا لشيء عجاب ... وقال الله لا تتخذوا الهين اثنين انما هو انه واحد) فالاله فى هذه الآيات وغيرها ، مفردا ومجموعا ومننى معناه المعبود .

ونفى المعبودات ، فى الكلمة المشرفة ، كاف فى اثبات التوحيد ونبذ الشرك ، ولذلك جعلها اشرار دليلا على الاسلام ، وعنوانا له لانه يلزم بالضرورة من نفي المعبودات نفي خصائص الالهية عنها فلا حاجة الى زيادة ما تكلفه السنوسي وغيره ، فى شرح الكلمة المشرفة ، وهذا آخر ما رأيت كتابته فى هذا الموضوع الذى لم يتنبه له أحد فيما علمت ، واحمد الله على توفيقه والهامة ، وأسأل القبول بفضله والداعي الى تحرير هذا البحث : أنى درست للطلبة بزوايتنا الصديقية شرح بناني على السلم ، ولما وصلت الى هذا الموضوع ، وبينت لهم خطأ ما قرره بناني كغيره من المنطقيين ، طلب من بعضهم كتابة ذلك البحث ،

فاجبت طلبهم ، لما فيه من عموم الفائدة ، وكان أنس رضي
الله عنه يقول لبنيه : يا بني قيدوا العلم بالكتابة ، أما
مسألة تعلق القدرة بالمحال ، فلي فيها رسالة اسمها :
رفع الاشكال عن مسألة المحال ، أتيت فيها بما لم يسبقنى
اليه أحد والحمد لله .

* تنمة : علم مما حررناه : أن الكلي والجزئي ، لا
يكونان الا ممكنين ، أما واجب الوجود والمحال ، فلا شيء
منهما يكون كلياً لما مر بيانه بتفصيل ،

للمؤلف

جزء قرط الاذنين بخبر

تعيين ذى القرنين